

النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic
Development



الخميس ١٦ سبتمبر ٢٠٢١

الإصدار الشهري الثاني والعشرون، العدد ٣

أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● منسقة الأمم المتحدة، مصر شهدت معدلات نمو إيجابية رغم كورونا¹.

- أشارت "إيلينا بانوفا" المنسقة العامة للأمم المتحدة، إلى إن مصر كانت واحدة من دول الأسواق الناشئة القليلة التي شهدت معدلات نمو إيجابية في عام ٢٠٢٠ وسط جائحة كورونا.
- وأضافت أن الإصلاحات التشريعية الأخيرة والتدابير الهادفة لزيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار تستحق الإشادة والتقدير من أجل تمكين المرأة اقتصادياً وهذا يستحق الاعتراف به، مشيدة بالدور الاستباقي لمصر في تقييم التقدم المُحرز نحو أهداف التنمية المستدامة ومشاركة الدروس المستفادة مع المجتمع العالمي تحت قيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- وهنأت الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إطلاق الإصدار الثاني عشر من تقرير التنمية البشرية الوطنية لمصر، مشيرة إلى أنه منذ عام ١٩٩٤ لعبت تقارير التنمية البشرية لمصر دوراً محورياً في تشكيل حوارات السياسات في مصر، ويعد التقرير جوهرياً واستثنائياً لأنه يمثل جهداً هائلاً في تصوير رحلة التنمية بمصر في العقد الماضي.
- وأضافت "أن التقرير صدر بعدما يقرب من عقد آخر تقرير تنمية بشرية لمصر في ٢٠١٠، ويغطي رحلة طويلة من التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر والذي انعكس بدوره على تحقيق أجندة التنمية البشرية على مدار السنوات العشر الماضية".
- وأشارت المنسقة الأممية، إن مصر تعد من الدول القليلة على مستوى العالم التي قدمت المراجعة الطوعية الوطنية الثالثة لها في المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك.
- وأشارت إلى أن التقرير يأتي في لحظة حرجة جداً يعاني العالم كله بما في ذلك مصر من عواقب جائحة كورونا، مضيفة "لقد هدد هذا الوباء عقوداً من مكاسب التنمية ما أدى إلى تعميق العديد من أشكال عدم المساواة وزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي وقلب حياة المليارات من المواطنين في جميع أنحاء العالم رأساً على عقب؛ ما أدى إلى الانحراف عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة".
- وأشادت "إيلينا بانوفا"، بجهود مصر بالتعامل مع أزمة كورونا، مؤكدة أن مصر كانت واحدة من أكثر الدول نشاطاً التي اتخذت تدابير حاسمة لضمان حماية المواطنين وتمكنت الحكومة من الاستجابة بسرعة عبر حزم تحفيز شاملة تستهدف الفئات الضعيفة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على اللاجئين والمهاجرين.
- وأوضحت، أن الحكومة المصرية اتخذت قرارات جريئة؛ من أجل إطلاق الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية الثانية إلى جانب تجديد التزامها باتخاذ الكثير من التدابير، وأشارت إلى إن التقرير يُعد وثيقة مرجعية للتخطيط التنموي في مصر لجميع شركاء التنمية ومصدرًا يمكن الاعتماد عليه ويُلخص التحديات الأساسية والمسارات من أجل المُضي قدماً في تحقيق التنمية.
- وأضافت أن الأمم المتحدة ستعمل على توسيع إطار التعاون التنموي مع مصر على مدار الخمس السنوات القادمة وهذا الإطار يعد الأداة الأكثر استراتيجية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى مصر والمستوى القطري.
- ونوهت بأن هناك حاجة مُلحة للعمل الآن لتسريع محاولتنا لتحقيق هذه الأهداف المشتركة مع إطلاق الإصدار الثاني العاشر من تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٠-٢٠٢١، موضحة أن مصر تضع معياراً جديداً للحفاظ على التركيز على المواطنين في تحقيق أجندة التنمية المستدامة، مؤكدة التزام الأمم المتحدة بالعمل مع جميع الشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء طموحات مصر ٢٠٣٠.

¹ <https://www.youm7.com/story/2021/9/14/%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B4%D9%87%D8%AF%D8%AA-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/5460683>

• تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١: مصر نجحت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ٢ .

- أشار تقرير التنمية البشرية إلى إن بعد توقف دام ١٠ سنوات استطاعت مصر إصدار تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١ ، والذي يعد أحد أهم التقارير الدولية التي ترصد وضع التنمية البشرية على مستوى العالم، وكانت مصر من أوائل الدول التي حرصت على توثيق حالة التنمية البشرية؛ حيث أصدرت ١١ تقريراً منذ عام ١٩٩٤، ويمثل تقرير هذا العام الإصدار الثاني عشر.
- وأضاف أن قد شهدت مصر تقدماً خلال ١٠ سنوات (٢٠١١-٢٠٢٠)، نحو إصلاح شامل، أعطى أولوية للنهوض بالاقتصاد كقاطرة أساسية للتنمية. كما حرصت في نفس الوقت على تنمية الإنسان وفقاً لما أكدته تقارير التنمية البشرية والذي أطلقته وزارته التخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حرص الدولة المصرية على تكثيف الاستثمار في البشر، والإقدام على إصلاحات جادة، وتنفيذ مشروعات ومبادرات تنموية كبرى في قطاعات التعليم والصحة والإسكان والمرافق، لتوفير السكن اللائق والحياة الكريمة للمصريين، وتمكين الشباب والمرأة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، لضمان حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في التنمية".
- أبرز ما قدمه التقرير نجاح مصر في النهوض بالاقتصاد وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية، بحيث رصد التقرير نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي وخفض معدلات الدين العام وسد فجوة ميزان المدفوعات وإعادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وساهمت تلك الإصلاحات في تهيئة الاقتصاد المصري لمواجهة جائحة كورونا. فنجحت في تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الجائحة مما أدى إلى تحقيق معدل نمو بلغ ٣,٦% في ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، ٢,٨% في ٢٠٢٠/٢٠٢١ مع توقع معدل نمو ٥,٤% في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ .
- وأوضح أن اهتمت مصر بتخفيف أثر الإصلاحات الاقتصادية على الفئات الأكثر احتياجاً من خلال زيادة مخصصات برامج الحماية الاجتماعية والتوسع في برامج الدعم النقدي المشروط وتحسين استهداف منظومة دعم السلع التموينية. وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر إلى ٢٩,٧% في العام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة ٣٢,٥% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إذ تعدّ هذه هي المرة الأولى التي تنخفض فيها معدلات الفقر منذ ٢٠ عامًا، فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من البرامج الداعمة لاستمرار هذا الاتجاه النزولي في معدلات الفقر.

• منسقة الأمم المتحدة، الحكومة جعلت من كورونا فرصة لإطلاق الإصلاحات الهيكلية ٣

- أكدت "إيلينا بانوفا" المنسقة العامة للأمم المتحدة، أن مصر نجحت في التعامل مع فيروس كورونا المستجد، مُشيدة بالجهود المصرية في التعامل مع تداعيات الجائحة "مصر من أكثر الدول نشاطاً في اتخاذ التدابير الحاسمة لمواجهة كورونا".
- ونوهت إلى أن مصر خلال انتشار جائحة كورونا حول العالم ومعاناة الدول اقتصادياً أطلقت حزمة قرارات تحفيزية شاملة للحفاظ على استقرار الاقتصاد وصون المهاجرين، مؤكدة أن مصر من دول الأسواق الناشئة القليلة التي شهدت معدل نمو إيجابي في وسط الجائحة، وأشارت أن "الحكومة المصرية نظرت إلى أزمة كورونا على أنها فرصة من أجل إطلاق الإصلاحات الهيكلية الثانية".

• تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١: مصر وجهت عوائد دعم الطاقة لصالح ٣,٨ مليون أسرة ٤ .

- أكد تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١، أن مصر استطاعت تبني مصر فلسفة جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز أمن الإنسان - من الحماية إلى التمكين وذلك بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية. فتعاملت مصر مع قضية الحماية الاجتماعية من منظور احتوائي شامل، وعملت على توسيع خيارات المواطنين بتعزيز قدراتهم وتمكينهم من النفاذ إلى الأصول والموارد.
- وأشار التقرير إلى هذا التحول وأهم نتائجه، إذ وجهت مصر عوائد ترشيدها لدعم الطاقة إلى برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الاستهداف الجيد ورفعت في موازنتها العامة المتعاقبة نسبة المخصصات المالية لبرامج الحماية الاجتماعية. كما توسعت في برامج التمكين والحماية الاجتماعية المعتمدة على التحويلات النقدية المشروطة فطبقت برنامج تكافل وكرامة في كل المحافظات بالتركيز على الفئات الأكثر احتياجاً وخاصة النساء. وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم النقدي بكل أشكاله ٣,٨ مليون أسرة في فبراير ٢٠٢١.

² <https://gate.ahram.org.eg/News/2955227.aspx>

³ https://www.extraneews.tv/extra/category/21/topic/%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9_%D9%81%D9%89_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%AC%D8%B9%D9%84%D8%AA_%D9%85%D9%86_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7_%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9_%D9%84%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A9_Extra

⁴ https://invesmag.com/index.php/ego/178375-youm7_%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-2021-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%AA-%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-3_8-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A9.html

• مدير منظمة العمل الدولية، مصر حققت نتائج اقتصادية جيدة رغم كورونا ٥ .

- أشار " أيرك أوصلان" مدير منظمة العمل الدولية في مصر، إلى إن مصر استطاعت تحقيق نتائج وأرقاماً اقتصادية جيدة وذلك بعد جائحة كورونا، مشيراً إلى أن السياسات التي تم اتباعها في مصر حققت الكثير من الأهداف من خلال الاستثمار والتنمية الاقتصادية والسياسات التي راعت في مضمونها الإصلاحات الاقتصادية الجادة، والتي أدت لخلق فرص عمل وإتاحتها للشباب المصري، ودعا، إلى خلق مزيد من فرص العمل وإتاحتها للشباب في وقت الأزمات، وأيضاً يتعين على ذوى الخبرات أن يقوموا بخلق الآليات الداعمة للإصلاح الاقتصادي، مشدداً على أن قدرات الاقتصاد المصري هائلة.
- وطالب " إيلينا أوصلان" شركات القطاع الخاص بلعب دور هام في خلق فرص عمل للشباب وخلق بيئة عمل أكثر صدق وودية، وتنمية وتطوير الصناعات المصرية، منوها بضرورة التوسع في إنشاء الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، وتعزيز فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية.
- وأضاف أننا "نعمل إلى تعزيز سوق العمل وتوسيع أفاقه الجديدة، ونحن في حاجة إلى حماية العمال في كل الشركات الخاصة والعامة، والنظر إلى التوظيف من منظور مختلف، فهناك قطاع كبير غير رسمي ويتعين أن يتدخل في القطاع الرسمي لأنه تحد كبير، مشيراً إلى أهمية توفير مظلة حماية فيما يتعلق بفرص العمل والسعي إلى الاقتصاد الرسمي لتوفير مزيد من فرص العمل وتفتيش عمل على المؤسسات والشركات لضمان سلامة وحماية العاملين بها".

• منظمة يونيسف، "تكافل وكرامة" أكبر برنامج وطني للتحويلات النقدية في المنطقة ٦ .

- أشار "جيريمي هويكنز"، ممثل منظمة اليونيسف في مصر، إلى إن الحماية الاجتماعية تتعلق بكسر حلقة الفقر بين الأجيال حيث يرث الطفل الحرمان من والديه، مشيراً إلى أنها تعد أيضاً واحدة من الأعمدة الرئيسية لبناء أنظمة تعليم وصحة شاملة للجميع وتعزيز التماسك والاستقرار على المدى البعيد.
- وأضاف، أن الحكومة المصرية تستثمر في الحماية الاجتماعية وتعمل على وضع استراتيجية طويلة الأمد ورؤية كاملة لضمان عدم استبعاد أى شخص ليعيش حياة كريمة خالية من الفقر، وأعرب " عن تقدير المنظمة للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل الحماية الاجتماعية، مشيراً "ندرك الرؤية طويلة الأمد حتى لا يتخلف أحد عن الركب خاصة الأطفال والمسنين والاباء"، واصفاً برنامج تكافل وكرامة بأنه أكبر برنامج وطني للتحويلات النقدية في المنطقة".
- وأوضح أن التأمين الاجتماعي وقانون التأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاق التغذية المدرسية ومبادرة فرصة كلها دلائل على الجهود التي تبذلها الحكومة لتقديم الدعم إلى عشرات الملايين من المصريين الذين يحتاجون إلى دعم شامل، مؤكداً التزام المنظمة بمواصلة الدعم للحماية المجتمعية في المستقبل.

• مدير صندوق النقد، إطلاق تقرير التنمية البشرية يؤكد أهمية "حياة كريمة" ٧ .

- أكد الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي، مبعوث الأمم المتحدة لتمويل أهداف التنمية، أن إطلاق تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٢١ هو تقرير مهم وجهد كبير في الإعداد، وأضاف أن التقرير يرصد بعد انقطاع استمر عقداً تطور مؤشرات التنمية الحيوية في مصر، ويصنف الأداء مقارنة بدول العالم، وبما كانت عليه الأوضاع في مصر وفق منهج منضبط.
- وأشار، إلى أن أهم ما سيحقق التقدم المنشود، هو ما يجرى اليوم من تنفيذ لأهم مشروعات التنمية على الإطلاق وفقاً لمبادرة "حياة كريمة"، ما سنتجحه هذه من المبادرة من خلال للاستثمار في البشر تعليماً وتدريباً ورعاية صحية وفي البنية الأساسية و التكنولوجية، وفي الأبعاد البيئية سيحقق تحسناً مستمراً في فرص العمل للإناث والذكور، وزيادة الدخل، والارتقاء بنوعية الحياة.
- وأضاف "أطلع إلى تطبيق مؤشرات هذا التقرير على مستوى كل المحافظات على أن يكون سنوياً، وبالتزامن

⁵ <https://www.youm7.com/story/2021/9/14/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%82%D8%AA-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D9%8A%D8%AF%D8%A9/5460861>

⁶ <https://www.youm7.com/story/2021/9/14/%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%81-%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%84-%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9/5460914>

⁷ <https://pressn.net/article/11957220?news=%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85>

مع تنفيذ برنامج حياة كريمة، بما سيوفر مؤشرات مطلوبة لقياس أثر البرنامج، وإتاحة المعلومات التفصيلية عنها".

وأوضح إنه إذا ما استمرت جهود الإصلاح الاقتصادي الكلي على النحو المنشود، وفعلت سياسات الإصلاح الهيكلي خاصة فيما يتعلق بالتصنيع، وتطوير الزراعة والاستفادة من التحول الرقمي والمشاركة مع القطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع جهود توطين التنمية من خلال برامج حياة كريمة؛ ستحدث وثبات في مؤشرات التنمية و سيتحسن مركز مصر الدولي عن وضعه الراهن في في التقرير (١١٦)، لافتاً إن الأهم هو ما سيستشعره عموم الناس من تطور مطرد في حياتهم تيسير أسباب معيشتهم، حيث إن هذه هي مقاصد الاستدامة التي لا تتحقق إلا بتوطين التنمية ومن هنا تتجلى أهمية مبادرة "حياة كريمة".

● صندوق النقد الدولي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر ستنمو على مدار الأربعة أعوام المقبلة^٨.

توقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر نمواً سنوياً متواصلاً خلال الأعوام الأربعة المقبلة. قد تشهد مصر نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٦٠% خلال العام المالي الجاري، مقارنة بالعام الماضي، ويتوقع الصندوق أن تصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر إلى ٨,٦ مليارات دولار خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٢/٢٠٢١ من ٥,٤ مليارات دولار في العام المالي السابق، قبل أن ترتفع إلى ١١,٧ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ثم إلى ١٦,٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

وتوقع صندوق النقد الدولي، انتعاشاً قوياً مرتقباً لإيرادات السياحة، حيث يتوقع أن تسجل ٨ مليارات دولار خلال العام المالي المقبل، لترتفع إلى ١٥ مليار دولار في العام المالي الجاري، مقارنة بـ ٤,٤ مليار دولار قدرها الصندوق للعام المالي المنتهي ٢٠٢١/٢٠٢٠. وتوقع الصندوق استمرار نمو إيرادات السياحة لتصل إلى ١٥ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، قبل أن تصل ٢٥,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن تظل عائدات السياحة متأثرة سلباً باستمرار قيود السفر في العديد من الأسواق السياحية الرئيسية، إلا أن استئناف الرحلات الجوية الروسية المباشرة إلى منتجعات البحر الأحمر الشهر الماضي سيعزز التوقعات الإيجابية. وتوقع التقرير أن تصل الإيرادات السياحية إلى مستوى ما قبل الجائحة والبالغة نحو ٤% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

ويتوقع صندوق النقد الدولي زيادة عجز الميزان التجاري خلال السنوات الأربع المقبلة. وبحسب التقرير الصندوق، قد ترتفع الصادرات هامشياً لتسجل ٣٢,١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، من ٢٩,٤ مليار دولار في العام المالي الجاري. ولكن من المتوقع أن تنمو الواردات بوتيرة أعلى لتصل إلى ٨٣,٨ مليار دولار بحلول منتصف العقد الحالي، من ٦٥,٩ مليار دولار في العام المالي الجاري.

وأوضح أن من المتوقع أن ترتفع إيرادات قناة السويس إلى ٦,٦ مليارات دولار خلال العام المالي الجاري، قبل أن تصل إلى ٧,٦ مليارات دولار بحلول العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وقفزت إيرادات القناة إلى أعلى مستوى في تاريخها العام المالي الماضي بعدما سجلت ٥,٨٤ مليار دولار.

وأضاف أن احتياطي النقد الأجنبي سيستمر في الارتفاع خلال الـ ١٢ شهراً المقبلة ليصل إلى ٤٤,١ مليار دولار بنهاية العام المالي، وستتجاوز الاحتياطيات الأجنبية مستويات ما قبل الجائحة بحلول العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ليصل إلى ٤٧,٦ مليار دولار، قبل أن ترتفع إلى ٥٥,١ مليار دولار بحلول منتصف العقد.

● خبيرة دولية، مصر الأولى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تسريع التحول الرقمي ودعم رائدات الأعمال^٩.

أشارت "أنا دورانجريتسا" الخبيرة العالمية في الشؤون الاجتماعية والمدنية بالاتحاد من أجل المتوسط، إلى إن مصر تعد الأولى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تسريع التحول الرقمي وتقديم نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص للانتقال نحو الرقمنة لاسيما فيما يتعلق بنشاط النساء "رائدات الأعمال".

وأكدت أن الدولة المصرية بذلت جهوداً كبيرة واتخذت العديد من المبادرات حتى أصبحت من بين الدول الأسرع نمواً في الشمول الرقمي وفي دعم المشروعات التي تقودها المرأة، وذكرت بأن مصر كانت أول دولة أفريقية توقع اتفاقات في هذا الشأن خلال المنتدى الاقتصادي العالمي وكذلك مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وأشادت بالبرامج التي اعتمدها الاتحاد المصري للصناعات لمساعدة سيدات الأعمال على اكتساب المهارات الرقمية الضرورية، لافتة كذلك إلى المشروعات الجارية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (وهي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) في المناطق الريفية.

⁸ <https://enterprise.press/ar/stories/2021/07/26/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85/>

⁹ <https://www.albawabhnews.com/4387366>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

✓ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 16 سبتمبر 2021 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 8.75%.

• الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقارير التنمية البشرية تعمل على تحويل أهداف الحد من الفقر والتنمية البشرية إلى معايير وخطط ونهج للعمل الوطني والإقليمي والدولي ١٠.

- أشارت الدكتورة /هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى إن تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ يعد أحد أهم التقارير الدولية التي ترصد وضع التنمية البشرية على مستوى العالم، وتعزز مصر بكونها من أوائل الدول التي حرصت على توثيق حالة التنمية البشرية؛ حيث أصدرت ١١ تقريراً منذ عام ١٩٩٤، ويمثل تقرير هذا العام الإصدار الثاني عشر.
- وأشارت أيضاً إلى أنه تم إصدار تقرير التنمية البشرية لأول مرة في عام ١٩٩٠ من قبل الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، والمفكر الهندي أمارتيا سن؛ الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، وكان الهدف الرئيسي وضع الناس في قلب عملية التنمية، مؤكدة أن إنتاج تقارير التنمية البشرية حول العالم يساهم في تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة بالتنمية البشرية، حيث تعمل هذه التقارير على تحويل أهداف الحد من الفقر والتنمية البشرية إلى معايير وخطط ونهج للعمل الوطني والإقليمي والدولي، وتقدم توصيات تثير الحوار بين شركاء التنمية، وتزيد الوعي بقضايا التنمية البشرية.
- وأوضحت أن مفتاح العمل الذي نحتفل اليوم بإطلاقه هو مصطلح الشراكة؛ هذه الشراكة حاضرة بجوهرها في عنوان التقرير "التنمية حق للجميع" فالجمع يفيد التشراك في جهود التنمية وعواندها، كما أن الشراكة حاضرة بمفهومها من خلال علاقة التعاون التنموي الوثيق والممتد مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ أحد أهم منظمات وبيوت الخبرة التنموية على المستوى العالمي، وهي حاضرة أيضاً بألياتها من خلال نخبة الخبراء وفرق العمل المحايدة؛ ممن أثروا التقرير بأفكارهم.
- وأضافت أن التقرير يعكس قدرة الدولة المصرية، وحرصها على إنتاج البيانات واثاحتها، كما يتناول التقرير بعمق جميع قضايا التنمية وشواغلها؛ بما يجعله بمثابة الراصد الدقيق لحالة التنمية في مصر بتحدياتها وإنجازاتها، مشيرة إلى أن تقرير التنمية البشرية في ٢٠٢١ يأتي حول مصر المسيرة والمسار، ليرصد مسيرة عقد كامل من عُمر الوطن، ويرسم ملامح المسار لمستقبل، نراه جيداً، ونبتيه مشرقاً، ونعمل بكل عزم لتحقيقه.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، أن مسيرة العمل انطلقت منذ سبعة أعوام مرتكزة على تخطيط شامل ورؤية طموحة للمستقبل، حددت ملامحها "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" باعتبارها النسخة الوطنية من الأهداف الأممية لتحقيق التنمية المستدامة.
- وأشارت إلى إن الدولة تعلم تماماً أن تحقيق النمو الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد وتعاقيه؛ لن تكون له قيمة أو صدى مالم ينعكس إيجابياً على مستوى حياة المواطن، وهو ما يتسق مع المفهوم الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ لتعريف وقياس التنمية؛ بكونها تتجاوز الاعتماد على النمو الاقتصادي كمؤشر أوحده؛ لتضم كل من الصحة والتعليم إلى جانب الدخل، لذلك جاء الهدف الاستراتيجي التي حددته الدولة المصرية؛ وهو تحسين جودة الحياة للمواطن المصري في القلب من كل هذه الجهود، حيث تسعى الدولة لحشد كل الإمكانيات والموارد المتاحة للتوسع في الاستثمارات العامة، والتي زادت بما يتجاوز سبعة أضعاف قيمتها بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢١، لتنفيذ مشروعات ومبادرات تنموية كبرى في كل القطاعات.
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى المبادرة الرئاسية بتنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري: مبادرة حياة كريمة؛ والتي تستهدف تغيير وجه الحياة إلى الأفضل لما يزيد عن نصف سكان مصر في القرى والريف، وهي تجربة تنموية مصرية خالصة، تعد أكبر المبادرات التنموية الشاملة والمتكاملة في العالم سواء في حجم مخصصاتها المالية أو في حجم المستفيدين منها.
- وأكدت أنه نتج عن كل هذه الجهود العديد من المؤشرات الإيجابية خصوصاً في ارتفاع معدلات النمو، وتراجع معدلات البطالة، وانخفاض معدل التضخم، وهي ثلاثية، يعلم الخبراء والمعنون بالشأن الاقتصادي صعوبة تحقيقها معاً، إلى أن ظهر تحدي جديد، تمثل في جائحة انتشار فيروس كوفيد-١٩، مشيرة إلى أن جهود الإصلاح التي أنجزتها الدولة المصرية في الأعوام الأخيرة، كان لها الفضل في تعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود في مواجهة هذه الجائحة، لذلك حظيت التجربة المصرية في التعامل مع الجائحة بالإشادة الدولية.

كما أشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى التحديات التي تعمل الدولة على مواجهتها، وفي مقدمتها قضية تغير المناخ، وقضية النمو السكاني الذي يزيد الخلل بين حجم السكان والموارد المتاحة، وينعكس سلبيًا على نصيب الفرد من عوائد التنمية، موضحة أن هذا التحدي يعد اختيارًا للشعوب بين مستقبل تتزايد فيه معدلات الإعاقة ومن ثم تتسع الفجوة بين الموارد واحتياجات السكان، ويترجع عائد الفرد من ثمار التنمية، ومستقبل آخر يراعي هذا التوازن المنشود؛ يتمتع فيه كل طفل بفرصة مناسبة في الحصول على حقوقه سواء في التغذية أو الخدمة الصحية أو التعليم الجيد أو المسكن اللائق، وهي جوهر الحقوق الأساسية للإنسان.

• وزارة التخطيط تستعرض نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات لشهر أغسطس ٢٠٢١^{١١}.

أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن مؤشر مديري المشتريات لمصر قد ارتفع خلال شهر أغسطس ٢٠٢١ ليسجل ٤٩,٨ نقطة مقابل ٤٩,١ نقطة خلال يوليو الماضي، وذلك بفضل الانتعاش في مستويات الطلب المحلي والتوسع القياسي في النشاط الشرائي لشركات القطاع، بالإضافة إلى نمو الطلبات الجديدة للمرة الثانية منذ ثلاثة أشهر؛ مما عزز الارتفاع في المؤشرات الفرعية للإنتاج والتوظيف وازدياد مستوى توقعات نمو النشاط الانتاجي خلال العام القادم.

وأكدت أن الارتفاع المتجدد في الإنتاج والطلبات الجديدة قد انعكس على زيادة المؤشرات الفرعية، حيث سجل كل من هذين المؤشرين فوق متوسط على المدى الطويل للشهر الرابع على التوالي، وقدم مؤشرًا إضافيًا على أن الاقتصاد المصري يشهد مرحلة ثانية من التعافي من الوباء بعد الانتعاش الأولي في نهاية ٢٠٢٠.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أن مصر استطاعت أن تكون ضمن الدول القليلة التي حققت ارتفاعًا في النتائج الأخيرة للمؤشر على الرغم من اتجاه التباطؤ العالمي في الإنتاج الصناعي، وهو ما يبرهن على مرونة الاقتصاد المصري وقدرته على التصدي للصدمات، مؤكدة أن المؤشرات المبدئية تشير إلى تحقيق معدل النمو قفزة كبيرة خلال الربع الأخير من ٢٠٢١/٢٠ ليصل إلى ٧,٧%، لذا تعمل الدولة مدركة ضرورة الاستمرار في الجهود الدافعة للنشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج أثناء أزمة كوفيد-١٩ من خلال المشروعات التوسعية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن صندوق النقد الدولي كان قد أشار إلى أن مصر كانت من بلدان الأسواق الصاعدة القليلة التي حققت معدل نمو موجب خلال ٢٠٢٠، كما أشادت وكالة "فيتش سولوشينز" بقدرة الاقتصاد المصري على الصمود أمام الجائحة واعتبرته نقطة مضيئة بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشار إلى أن مؤشر مدراء المشتريات هو مؤشر اقتصادي شهري يتم حسابه من مسوح شركات القطاع الخاص التي لا تعمل في قطاع النفط، وتعكس أداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاعات الصناعة، والتشييد، والخدمات، والبيع بالتجزئة، وقطاع البيع بالجملة، موضحة أن هذا المؤشر يعتبر من المقاييس الاقتصادية المهمة حيث يعتمد عليها كل من الشركات والمستثمرون والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام؛ والقطاع الخاص الغير منتج للنفط بوجه خاص.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض مستهدفات قطاع النقل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢١^{١٢}.

استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مستهدفات قطاع النقل بخطة العام المالي الحالي ٢٠٢٢/٢١، وهو العام الرابع والأخير من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١).

وأكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن قطاع النقل يحتل أهمية خاصة في نطاق المشروعات القومية التي تتبناها الدولة لتدعيم ركائز البنية الأساسية في البلاد، حيث تُعد شبكات النقل شرايين الحياة الاقتصادية، والتي تُبنى على أساسها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلال هذه الشبكات، يتم الربط بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك.

وأضافت أن قطاع النقل يحتل أهمية جوهريّة في الاقتصاد الوطني نظرًا لما تحظى به مصر من موقع جغرافي مُتميّز في منتصف طرق النقل الدولية، والقرب من الأسواق الرئيسية في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط مما يجعله مركزًا ومحورًا عالميًا في خدمات النقل والتخزين واللوجستيات ولا سيما مع الانتشار الواسع لنظام النقل متعدد الوسائط، وما يُحقّقه من وفورات اقتصادية هامة، وعلى المستوى القومي تتسم استثمارات النقل بالتنوع والتكامل بين خدماتها وامتداداتها لتغطية كافة أنحاء الجمهورية، والربط بين تجمعاتها السكانية والعمرانية.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع النقل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١ تبلغ ٢٤٤,٧ مليار جنيه، مُحققًا طفرة استثمارية بنسبة نمو ١٠,٤%، أي تربو على ضعف الاستثمار المُتوقَّع عام ٢٠٢١/٢٠، وقياسًا أيضًا بالأعوام السابقة على وقوع أزمة كورونا، وذلك في ظل الخطة الطموحة التي تتبناها وزارة النقل لتدعيم البنية الأساسية وتطوير أداء أنشطة النقل على كافة أنواعها.

وتضمن تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الإشارة إلى الرؤية التنموية لقطاع النقل حيث تستهدف رؤية

¹¹ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=687&lang=ar>

¹² <https://mped.gov.eg/singlenews?id=684&lang=ar>

مصر ٢٠٣٠ توفير نظام نقل يُحقّق أهداف التنمية المُستدامة ويرتبط ارتباطًا جوهريًا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المُستقبلية، ويُدعم في الوقت ذاته دور النقل على المستويين الإقليمي، والدولي.

أوضح التقرير فيما يتعلق بالمستهدفات التنموية لقطاع النقل بخطة عام ٢٠٢٢/٢١، أنها تتمثل في نمو القطاع بنسبة ٣,٨% على غرار عام ٢٠٢١/٢٠ ومن حيث إنتاج القطاع بالأسعار الجارية في عام ٢٠٢٢/٢١ فمن المُستهدف ارتفاعه إلى نحو ٤٦٩ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٤٣٠ مليار جنيه مُتَوَقَّع عام ٢٠٢١/٢٠ وبنسبة نمو ٩,١%، أما فيما يتعلق بنتائج القطاع فمن المُقترّر ارتفاعه من ٣١٣,٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢١/٢٠ إلى ٣٤٥,٦ مليار جنيه في عام الخطة، مُسجلاً نسبة زيادة قدرها ١٠,١%، ومن المُقدّر أن يُسهم ناتج قطاع النقل بنسبة ٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية على غرار المُتَوَقَّع عام ٢٠٢١/٢٠، وبنسبة مشاركة أكبر قياسًا بعامي ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩ في ظل توجّه الدولة للتوسّع في الاستثمارات المُوجّهة لقطاع النقل.

● **الدكتور /محمد معيط، وزير المالية، ٢٠٧ تريليون دولار حجم الصناعة المصرفية الإسلامية عالميًا ونصيب مصر ٣٤٧ مليار جنيه ١٣.**

أكد الدكتور/ محمد معيط وزير المالية، أن الحكومة المصرية تولى أهمية بالغة للصكوك السيادية، في ظل تجاوز حجم الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم نحو ٢٠٧ تريليون دولار عام ٢٠٢٠، كان نصيب مصر منها ٣٤٧ مليار جنيه فقط، منها نحو ٣٢١,٧ مليار جنيه حجم الودائع الإسلامية بما يمثّل ٧% من حجم السوق المصرفية المصرية.

وأشار إلى إن الصكوك السيادية تمثّل بديلاً جديداً لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتنموية المُدرّجة بالخطة الاقتصادية للموازنة العامة للدولة، على نحو يتسق مع جهود الدولة في تعزيز أوجه الإنفاق على تحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى جذب شريحة جديدة من المستثمرين ممن يفضلون المعاملات المالية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وأضاف أن إصدار مصر لقانون جديد للصكوك السيادية يؤكد توجه الدولة المصرية للتواجد بسوق التمويل الإسلامي العالمي، حيث يُعد هذا القانون بمثابة المظلة التشريعية لاستحداث هذا النوع الجديد من الأوراق المالية الحكومية بمصر، لافتاً إلى أن وزارة المالية تعكف حالياً على إعداد اللائحة التنفيذية للقانون بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية والأزهر الشريف، وكذلك البنوك الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وذلك لإضفاء الصبغة الشرعية، والفنية، والتسويقية، على القانون، طبقاً لأفضل الممارسات الدولية، على النحو الذي يسهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين المصريين والأجانب الراغبين بالاستثمار بالعمليتين المحلية والأجنبية وفقاً للشريعة الإسلامية.

أوضح أنه يجري العمل على إعداد هيكل تنظيمي للإصدار يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بجانب إنشاء شركة التصكيك السيادي التي ستكون مسؤولة عن الإصدار، واعتماد مجلس الوزراء تشكيل لجنة رقابة علي الصكوك، ومراجعة جميع المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية، و بدء عملية الطرح بالأسواق المالية وما تتضمنه من اختيار الصيغ والتسعير وتوقيت الطرح والقيود والإدراج بالأسواق المالية.

وأشار إلى أهم التوصيات التي يجب العمل عليها ومنها توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الجديدة، واستخدام الصكوك في تمويل الهيئات والشركات والقطاعات التي تستحوذ على نصيب كبير من الاستثمار العام مثل الكهرباء والنقل والمياه والطرق والموانئ، وتشجيع البنوك بجميع أنواعها والصناديق الاستثمارية والمستثمرين على المشاركة في الاستثمار والتمويل عن طريق الصكوك اعتماداً على الصكوك السيادية كمؤشر عام للسوق، مع الاستفادة من تجارب الدول الناجحة.

● **٢٧,٨ % انخفاض بقيمة العجز في الميزان التجاري في شهر يونيو ٢٠٢١ ١٤.**

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية يونيه ٢٠٢١ وقد بلغت قيمة العجز في الميزان التجاري ٢,٩٤ مليار دولار خلال شهر يونيه ٢٠٢١ مقابل ٤,٠٧ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق بنسبة إنخفاض قدره ٢٧,٨ %، ومن أهم المؤشرات ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٤٩,٢% حيث بلغت ٣,٦١ مليار دولار خلال شهر يونيه ٢٠٢١ مقابل ٢,٤٢ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها: (لدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٧٨,٠ %، ملابس جاهزة بنسبة ٥٤,٦ %، عجائن ومحضرات غذائية متنوعة بنسبة ٥٣,١ %، فواكه طازجة بنسبة ١٣,٨ %)، وإنخفضت قيمة صادرات بعض السلع خلال شهر يونيه ٢٠٢١ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها (صابون ومحضرات تنظيف بنسبه ٧,٠ %، منتجات ألبان بنسبة ٢٣,٧ %، خضر مجمده أو مبردة بنسبة ٨,٦ %، مستحضرات عطور وتجميل بنسبة ٢٩,٧ %).

وارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٠,٩ %، حيث بلغت ٦,٥٥ مليار دولار خلال شهر يونيه ٢٠٢١ مقابل ٦,٤٩ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة واردات بعض السلع وأهمها نحاس

¹³ <https://gate.ahram.org.eg/News/2951637.aspx>

¹⁴ <https://www.capmas.gov.eg/>

ومصنوعاته بنسبه ٤٤,٤%، سيارات ركوب بنسبه ٣٥,٧%، مواد أولية من حديد أو صلب بنسبه ٢٢,٤%، أدوية ومحضرات صيدله بنسبه ١٢,٤%، بينما انخفضت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر يونيه ٢٠٢١ مقابل مثيلتها لنفس الشهر من العام السابق وأهمها: (مواد كيميائية عضويه وغير عضويه بنسبه ٦,٣%، فول صويا بنسبه ٤٣,١%، لحوم بنسبه ٣٢,٣%، خامات الحديد ومركزتها بنسبه ٥,٣%).

● تحويلات المصريين بالخارج تعتلي قمة تاريخية جديدة في ٢٠٢٠/٢٠٢١

أشار البنك المركزي، إلى أن قد سجلت تحويلات المصريين بالخارج ارتفاعا قياسيا خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، بعدما نمت بأكثر من ١٣% لتصل إلى ٣١,٤ مليار دولار، مقارنة بـ ٢٧,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وفي الربع الرابع فقط، ارتفعت التحويلات بنحو ٣٠% لتبلغ ٨,١ مليار دولار في الربع الرابع، مقارنة بـ ٦,٢ مليار دولار في الفترة نفسها من ٢٠١٩/٢٠٢٠.

وأضاف البنك المركزي أن التدفقات الوافدة صمدت جيدا خلال الجائحة حيث تجاهلت التحويلات عمليات الإغلاق التي فرضتها "كوفيد-١٩" وانهيار أسعار النفط العالمية لترتفع بنسبه ٧% إلى ٢٩,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠. وفي الربع الثاني - الذي تزامن مع الموجة الأولى من الجائحة وانخفاض تاريخي في أسعار النفط - تراجعت التدفقات الوافدة بنسبه ١٠% على أساس سنوي، فقط لتنتعش على الفور خلال الربع التالي، مسجلة أعلى مستوى لها في عدة سنوات بأكثر من ٨ مليارات دولار. وفي بداية الجائحة، خيم التشاؤم على توقعات العديد من المحللين حول التحويلات المالية لمصر، والتي تعتمد بشكل كبير على المغتربين ممن يعيشون في دول الخليج التي تضررت اقتصاداتها بشدة من انهيار أسعار النفط وإجراءات الإغلاق، إلا أن التدفقات الواردة خالفت تماما تلك التوقعات.

● مصر تستثمر ٣٦٥ مليون دولار ضمن مشروعات مواجهة تغير المناخ ١٦

أشارت وزارة التعاون الدولي، إلى أن قد بلغت محافظة وزارة التعاون الدولي التي تضم مشروعات لتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمواجهة تغير المناخ بقيمة ٣٦٥ مليون دولار.

وأوضحت أن تعتبر مؤسسات التمويل الدولية مصر دولة رائدة في قيادة أجندة التعافي الأخضر بالمنطقة، بفضل السياسات المتخذة في كافة المجالات ووجود خطط واضحة للتوسع في المشروعات الصديقة للبيئة، ليصبح النموذج المصري ملهماً للدول الناشئة ودول التحول الاقتصادي الراغبة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وحيث تعمل مصر على التنسيق المستمر مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، بشأن ملف مكافحة الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وأشارت الدكتورة / رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إلي إن المباحثات الحالية مع مجموعة البنك الدولي، تستهدف تعريف البنك الدولي بالأولويات الحكومية فيما يتعلق بجهود التأقلم مع التغيرات المناخية ومكافحة آثارها السلبية، وكذا تحقيق التواصل الفعال بين الجهات الحكومية المعنية وشركاء التنمية في ظل أهمية التحرك والعمل المشترك، لتحقيق النمو الأخضر، وجذب فرص التمويل الإنمائي والاستثمار الأخضر بما يعزز جهود الدولة التنموية، مشيرة إلى التجربة المصرية في مجال مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، التي تمكن الدولة من حجم التمويل الإنمائي الموجه لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة، لتحديد الأولويات التنموية وتوجيه الشراكات المستقبلية بدقة.

¹⁵ <https://enterprise.press/ar/stories/2021/09/16/%d8%aa%d8%ad%d9%88%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d8%b1%d8%ac-%d8%aa%d8%b9%d8%aa%d9%84%d9%8a-%d9%82%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d8%a7/>

¹⁶ <https://economyplusme.com/75945/>

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تسفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٧:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة،
- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تبحث مع الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة موقف موضوعات التعاون بين مصر والمؤسسة^{١٧}.**
- أكدت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خلال اجتماعها مع المهندس / هاني سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة –إحدى مؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، استعداد مصر لاستضافة الاجتماع السنوي المقبل لمجلس محافظي مجموعة البنك، والمتضمن انعقاد الاجتماعات السنوية للمؤسسات الأعضاء، مشيرة إلى حرص مصر على ظهور الاجتماعات بصورة مشرّفة تليق بمجموعة البنك الإسلامي والدول الأعضاء، كونه فرصة مهمة لتعزيز مجالات التعاون القائمة بين الجانبين.
- وناقشت الدكتورة / هالة السعيد، مقترح إنشاء أول أكاديمية للتصدير في مصر في إطار المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس) وذلك في إطار حرص مصر على المساهمة الفعالة في المرحلة الثانية من البرنامج من خلال المشاركة في المشروعات المختلفة التي تخدم الدول الأعضاء، مشيرة إلى تم بالفعل تلقّي تصوّر شامل لمهام الأكاديمية المزمع إنشائها ورؤيتها وأهدافها وتبعيتها من وزارة التجارة والصناعة، وجاري بالفعل دراسته من جانب السادة المعنيين بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لإبداء الملاحظات والتباحث بشأنه لالنتهاء من صياغته بصورة نهائية تمهيداً للعرض خلال الاجتماع الأول للجنة الفنية لفحص المشروعات التي ستتشكل بموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة البرنامج والمزمع عقده في ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١.
- وأوضحت أن مستهدفات إنشاء أكاديمية التصدير تتمثل في ضمان النمو المستدام للصادرات المصرية من خلال إتاحة النفاذ إلى الأسواق ذات الفرص التصديرية الواعدة، وتشجيع التحوّل نحو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، وتوسيع قاعدة المُصدّرين لتشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات

¹⁷[http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹⁸ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=689&lang=ar>

وتهيئة بيئة الأعمال لخدمة المُصدِّرين، وهو ما يأتي في إطار التوجّه الرئاسي الذي يُشدد على بلوغ الصادرات المصرية ١٠٠ مليار دولار خلال الخمسة سنوات المقبلة.

أضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن الهدف الاستراتيجي لإنشاء الأكاديمية هو إقامة كيان وطني موحد يُعنى بتدريب المُصدِّرين وتقديم الخدمات الاستشارية التصديرية في مصر، بحيث تكون الأكاديمية وطنية التبعية، مع إمكانية التوسّع في أنشطتها في المستقبل لتشمل الدوائر الإقليمية وتقديم خدمات تدريبية واستشارية على المستويين الإقليمي والدولي، مشيرة إلى أن مقترح إنشاء الأكاديمية سيضمن بُعد تعزيز وتشجيع الممارسات التفاعلية الافتراضية في منظومة التصدير المصرية، حيث يأتي في إطار المقترح إنشاء تطبيق إلكتروني لتيسير منظومة التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية التصديرية، وذلك تماشيًا مع توجّه الدولة للتحوّل الرقمي، وهو ما يتوافق أيضاً مع سعي المؤسسة المستمر لدعم قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال.

وأكدت أن خدمات الأكاديمية من دعم ومساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ستتكمّل بالضرورة مع جهود المؤسسة لدعم مبادرات توسيع التمويل للبنوك المحلية في مصر لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى مقترح إنشاء مُسرّعة أعمال التصدير في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية بهدف دعم وتعزيز نشاط التصدير من خلال التجارة الإلكترونية، ومن ثمّ تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل لائقة ومنتجة في المنطقة، منوهة عن قيام مشروع رواد ٢٠٣٠ التابع لوزارة التخطيط بإعداد تصور مبدئي لمشروع المُسرّعة، وجاري دراسته بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة والهيئات التابعة.

وأشارت أيضاً إلى إن مُسرّعة أعمال التصدير تستهدف تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات الداعمة للشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية، والمتضمنة تقديم برامج التدريب والتأهيل المتخصصة، والتي تتضمن تأهيل الشركات الناشئة وتدريبها على الأساليب المختلفة لبناء وتطوير مُنتج متميز للتصدير للخارج، وكيفية بناء العلامة التجارية للمنتج، إلى جانب آليات بناء وتطوير المتجر الإلكتروني وتأهيله للبيع حول العالم، وأساليب تسويق المنتجات من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها من الخدمات بما في ذلك عقد جلسات الإرشاد والتوجيه بالتعاون مع مؤسسي أعمال تجارية وشركات آخرين وبعض الشركات الفنية المتخصصة.

وأكدت تكامل مشروع المُسرّعة مع مبادرات دعم التجارة الإلكترونية وتعزيز التوجّه التصديري في المنطقة، حيث من المُخطط أن تستقبل مُسرّعة أعمال التصدير رواد الأعمال المتخرجين من حاضنة الأعمال المصرية الأفريقية التابعة لوزارة التخطيط (Start-up Africa)، بالإضافة إلى استقبال رواد الأعمال من دول الجوار العربي والأفريقي.

أشارت إلى تكامل كل المشروعات مع أنشطة التعاون القائمة بين المؤسسة والهيئات المصرية المختلفة لرقمنة مستندات الشحن والاعتمادات المستندية من خلال إطلاق منصات إلكترونية تفاعلية لهذا الغرض، بما يتسق أيضاً مع جهود الدولة المصرية في تنفيذ النظام الجمركي للتسجيل المُسبق للشحنات «ACI» والمزمع تطبيقه في الموانئ المصرية خلال الربع الأخير من العام الجاري. وفيما يتعلق بأفاق التعاون الجديدة بين مصر والمؤسسة؛ أشارت الدكتورة / هالة السعيد إلى إمكانية مساهمة المؤسسة في بعض المشروعات في إطار بُعد التمكين الاقتصادي للمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، وبالأخص الشق المُتعلّق بتنمية المرأة، حيث يهدف هذا البُعد إلى تمكين السيدات في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٤٥ سنة من المساهمة في قوة العمل وتحقيق الاستقلال المادي، وهو ما يُستهدف أن يتم من خلال تنفيذ مليون مشروع متناهي الصغر، وتمليك أصول إنتاجية وتقديم الخدمات غير المالية للنساء في الفئة العمرية المُستهدفة، وتدريب مليون سيدة على مهارات ريادة الأعمال وتعزيز الثقافة المالية لديهن. بالإضافة إلى تدريب ٢ مليون سيدة من ذات الفئة العمرية على أساليب وآليات إدارة المشروعات، ومحو الأمية الرقمية لهن وغيرها من الأنشطة بهدف تأهيلهن للمساهمة في سوق العمل طبقاً للفرص الاستثمارية المتاحة بكل محافظة.

أضافت أن المشروع يتضمن نشاط يستهدف تجهيز وتشغيل ٢٠٠ مشغل خياطة بوحدات صحة وتنمية الأسرة من خلال إتاحة التدريب الإنتاجي على خط المنسوجات الطبية بهدف سد حاجة المستشفيات والمنشآت الصحية.

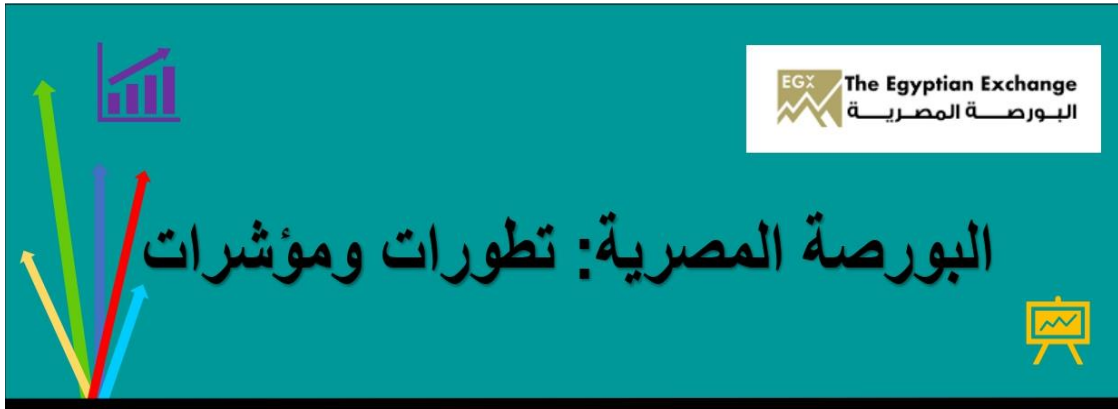
الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، المبادرة الرئاسية حياة كريمة أضخم مبادرة في تاريخ مصر لتطوير الريف وإحداث نقلة نوعية في حياة ٦٠ مليون مواطن^{١٩}.

أكدت الدكتورة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" التي يتبناها السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وتشارك في تنفيذها كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية تمثل واحدة من أهم خطى الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ وتعتبر أضخم مبادرة في التاريخ المصري لتغيير قرى الريف إلى الأفضل وإحداث نقلة نوعية في حياة المواطنين بالقرى والمراكز الأكثر احتياجاً من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والعمل على حل المشكلات التي عانى منها الريف المصرى طويلاً والاعتماد في تنفيذ هذه المبادرة الطموحة على استغلال طاقات الشباب وقدراتهم الإبداعية لتطوير مجتمعاتهم واستخدام الموارد المحلية في تنفيذ مختلف مكونات

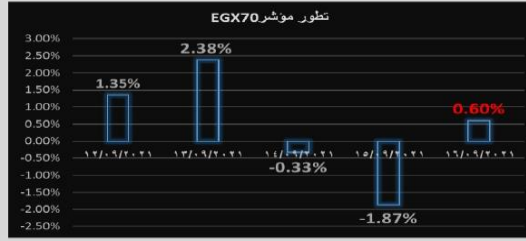
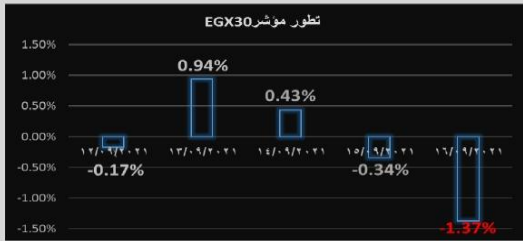
المبادرة لتكون مبادرة مصرية خالصة خططت لها خبرات مخصصة و تنفذها عقول شابة لتمهد الطريق لظهور جيل جديد يشعر بالانتماء والفخر بالجمهورية الجديدة و يشارك بفاعلية في الانتاج والتنمية.

- وأشارت إلي أن التنمية الاقتصادية من أهم المحاور التي تعتمد عليها المبادرة لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين في المناطق المستهدفة وتشجيع الشباب والمرأة على التشغيل الذاتي والعمل الحر باعتباره من أهم أدوات الاقتصاد لزيادة الدخل وتوفير فرص عمل.
- وأوضحت أن جهاز تنمية المشروعات يتشرف برئاسة لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن المبادرة وقام منذ بدء تنفيذ المبادرة بالتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بوضع خطة شاملة للتوسع في البرامج التي ينفذها لتوعية المواطنين في مراكز وقرى المبادرة الرئاسية بفكر العمل الحر وتعريفهم بكافة الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة من خلال جهاز تنمية المشروعات في مجال التمويل والتدريب والدعم الفني .
- وأضافت أن فروع الجهاز في كافة المحافظات تقوم بتقديم خدمات فنية متكاملة للمواطنين في هذه المناطق لتطوير مهاراتهم وقدراتهم لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة كما تقوم وحدات خدمة المشروعات بالمحافظات بمساعدتهم في استخراج كافة المستندات الضرورية لإقامة مشروعات جديدة أو تحويل مشروعاتهم غير الرسمية للقطاع الرسمي بالإضافة إلى مساعدتهم في تسويق منتجاتهم مما يمكنهم من الاستمرار في مشروعاتهم والتوسع فيها.
- وأوضحت الدكتورة / نيفين جامع أن أفرع الجهاز قامت بالتعاون مع المحافظات المعنية منذ بداية العام الحالي وحتى شهر يونيو بتنظيم ما يزيد على ٥٠٠ ندوة لتوعية المواطنين على مستوى القرى والمراكز بالخدمات التي يقدمها جهاز تنمية المشروعات وكيفية الحصول على هذه الخدمات والاستفادة من التيسيرات الجديدة التي يتيحها قانون تنمية المشروعات ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ في مجال تأسيس المشروعات وآليات الحصول على التمويل والحوافز الضريبية والمساعدات الخاصة بمجال التسويق.
- وفيما يتعلق بمجال التدريب وتطوير مهارات المواطنين أضافت أنه تم تنظيم ٦٥ دورة تدريبية استفاد منها ما يزيد على ألف متدرب ومتدربة تم خلالها تعريفهم بأساسيات البدء في مشروعات صغيرة وكيفية تطوير مشروعاتهم القائمة كما قامت وحدات الخدمة بالمحافظات المستهدفة من المبادرة باستصدار ٦٤٥ رخصة تشغيل نهائية و٦٩٨ رخصة مؤقتة و٧١ رخصة توفيق أوضاع لمشروعات تعمل في القطاع غير الرسمي وتم تحويلها للقطاع الرسمي كما تم إصدار ٧٨٣ شهادة تصنيف للمشروعات و ١٥٩ شهادة للمشروعات للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في قانون تنمية المشروعات بالإضافة إلى ٤٧١ بطاقة ضريبية و ١٢٠ سجل تجارى و ٢٧٩ شهادة تأمينات اجتماعية.
- وأوضحت أنه تم تقديم ما يزيد على ٢٨٠٠ خدمة غير مالية للمواطنين تمثلت في الحصول على خدمات التكامل بين المشروعات والمساعدة في إعداد دراسات الجدوى والقيود بسجل الموردين بالجهات الحكومية وترشيح للمشاركة في المعارض المختلفة التي ينظمها الجهاز أو يشارك في تنظيمها وعرض منتجات المشروعات في السلاسل التجارية الكبرى.

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

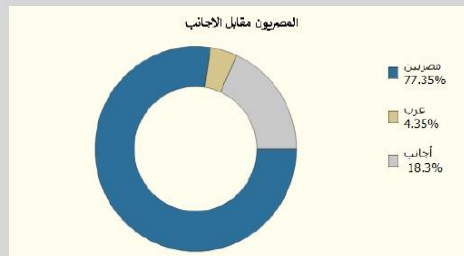
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -1.37% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 16 سبتمبر 2021 مقارنة بنسبة -0.17% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -1.87% مقارنة برتفاع بنسبة 1.35% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -0.94% مقارنة برتفاع بنسبة 0.56% في بداية الأسبوع، كما ارتفع مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة 1.08%، مقارنة بانخفاض بنسبة 0.16% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (١) يوضح تقرير أكسفورد جروب الذي يشير إلى أن مصر أصبحت أكبر منتج للنفط إفريقياً :

مصر

أكبر منتج للنفط إفريقياً

خارج منظمة الأوبك

27%

نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز
في الناتج المحلي الإجمالي في 2019/2018،
بما يعادل 1.4 تريليون جنيه

24%

مساهمة الهيدروكربونات
في الناتج المحلي الإجمالي في 2020

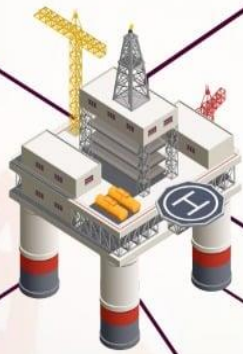


800 ألف

برميل يومياً طاقة التكرير في مصر
وهي الأكبر إفريقياً على مدار 10 سنوات

150%

ارتفاع في قيمة صادرات الغاز
الطبيعي المسال لتصبح
1.24 مليار دولار في 2019



2018

اكتشاف حقل «ظهر» ساعد على تحقيق الاكتفاء
الذاتي من الغاز الطبيعي في أكتوبر 2018

17 ألف

برميل فائض في الميزان التجاري
الخارجي لمصر من المنتجات المكررة
لأول مرة في 2020

المصدر: أكسفورد بيزنس جروب، أغسطس 2021



قطاع الطاقة والبترو

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

